المجلس النرويجي
للاجئين

ما بعد العودة:

ضمان التعافي المستدام وإعادة الاندماج في سورية

أيار 2025

الملخص التنفيذي

في أعقاب الانتقال السياسي في سورية عقب سقوط الحكومة السابقة في ديسمبر 2024، باتت إمكانية عودة الملايين من السوريين النازحين داخل البلاد وخارجها أرجح من أي وقت مضى، ومع تسجيل عودة أكثر من 443,000 شخص، وإعراب أكثر من ربع اللاجئين الذين شملهم الاستطلاع في الدول المجاورة عن نيتهم بالعودة خلال هذا العام، يُتوقع حدوث زيادة حادة في وتيرة العودة، ومع ذلك، لا تزال الظروف داخل سورية شديدة الهشاشة. فقد أسفر الصراع المستمر منذ أربعة عشر عاماً عن تدمير البنية التحتية، وإضعاف الخدمات العامة، وتقويض منظومة الحوكمة، وأدى إلى انهيار اقتصادي حاد، وفي هذا السياق، فقد أمسى تقديم دعم فوري وملموس لضمان الاستقرار، إلى جانب استثمارات استراتيجية مستدامة وتحولٍ في السياسات مستمد من مبادئ واضحة أمراً ضرورياً، وفي غياب ذلك، يزداد خطر إرهاق الأنظمة المحلية وتقويض المكاسب المتحققة في مسار التعافي المبكر.

يستند هذا التقرير إلى أكثر من 4,300 مقابلة واستبيان أُجريت بين كانون الأول 2024 وشباط 2025 في أنحاء متفرقة من سورية، ويعكس آراء لاجئين عائدين، ونازحين داخلياً، وعاملين في المجال الإنساني، ويحدد ستة عوائق رئيسية تحول دون تحقيق عودة مستدامة وتشمل: دمار البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية، وفجوات التعليم، والانهيار الاقتصادي وشح سبل العيش، وتحديات السكن والأراضي والملكية، إضافة إلى مخاوف تتعلق بالأمن والتماسك المجتمعي، ورغم أن هذه التحديات مترابطة وتتفاقم بتأثير بعضها البعض، إلا أنها ليست عصية على المعالجة.

لا يزال الدمار الواسع الذي طال البنية التحتية الأساسية – بما في ذلك المنازل، والمدارس، والمرافق الصحية، وشبكات المياه والكهرباء – يحول دون صلاحية العديد من المناطق للسكن، كما أدى الضرر اللاحق بالبنى التحتية الاستراتيجية مثل سد تشرين ومحطة مياه علوك إلى حرمان مئات الآلاف من السكان من الحصول على المياه أو الكهرباء بشكل مستدام. وقد تأثر قطاع التعليم على نحو مماثل، حيث انقطع ملايين الأطفال عن الدراسة، ويواجه العائدون من الطلبة تحديات متعلقة بعدم توافق المناهج، والاضطرابات النفسية، والنقص الحاد في الموارد، ولا تزال مدارس عديدة مدمرة أو مستخدمة لأغراض غير تعليمية، بينما يعمل المعلمون في ظروف غير مستقرة وبرواتب زهيدة وموارد محدودة، وثمة حاجة ملحة إلى استثمارات مستدامة ومنسقة في إعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية، خاصة في المناطق التي تشهد عودة اللاجئين والنازحين.

على الصعيد الاقتصادي، يعاني السوريون من الفقر الشديد في ظل ارتفاع معدلات البطالة وتدمير مصادر الرزق نتيجة الصراع والتضخم وتدهور البيئة، ويشير العديد من العائدين، لا سيما في المناطق الريفية والزراعية، إلى افتقارهم لسبل واقعية للاعتماد على الذات، كما يهيمن العمل غير الرسمي وتنتشر آليات التكيف السلبية كعمالة الأطفال والزواج المبكر. ويمكن للاستثمارات طويلة الأجل في سبل العيش – خصوصاً في الزراعة، والتدريب المهني، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة – أن تمهد الطريق لتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز العودة المستدامة.

تشكل تحديات السكن والأراضي والملكية (HLP) عائقاً كبيراً أمام إعادة الاندماج، فقد أفاد أكثر من 40% من العائدين الذين تم استطلاع رأيهم بأنهم غير قادرين على إيجاد مأوى ملائم، كما يعاني كثيرون من غياب الوثائق القانونية اللازمة لإثبات الملكية أو استعادة أملاكهم، ففي مناطق مثل حلب وريف دمشق، لقد دُمرت العديد من منازل أو خضعت لمطالبات ملكية مكررة، مما يفاقم حالة عدم اليقين القانونية ويهدد بتأجيج التوترات المجتمعية، ورغم ظهور بعض المبادرات المحلية لمعالجة هذه القضايا، إلا أنها ما زالت في مراحلها الأولية ويمكن تعزيزها من خلال دعم آليات الاستعادة، وتسهيل الوصول إلى الوثائق، وتوفير خدمات المساعدة القانونية لتسريع الإجراءات.

تتفاوت تصورات الشعور بالأمان تفاوتاً كبيراً حسب الموقع الجغرافي والانتماء الديموغرافي، فبينما تبدي بعض المجتمعات شعوراً متزايداً بالثقة في أعقاب المرحلة الانتقالية، لا تزال مجتمعات أخرى – وخصوصاً الأقليات أو تلك الواقعة في مناطق متأثرة بالنزاع – تعاني من مخاوف حقيقية إزاء احتمالات تجدُّد العنف، أو استمرار الوجود العسكري الأجنبي، أو التهديدات الناجمة عن مخلفات الحرب المتفجرة .(ERW) في الوقت ذاته، بدأت بوادر توترات مجتمعية بالظهور بين العائدين والمجتمعات المضيفة، لا سيما فيما يتعلق بالانتماءات السياسية المفترضة والتنافس على الموارد والخدمات المحدودة.

ورغم أن التخطيط لجهود التعافي لا يزال دون مستوى الحاجة الفعلية، فإن المرحلة الانتقالية الحالية تشكل فرصة حاسمة لمعالجة مسألة النزوح المطول التي طال أمدها. وقد مثّل مؤتمر بروكسل لعام 2025 تحولاً إيجابياً في الخطاب، مع التزام واضح تجاه دعم التعافي وإعادة الإعمار طويل الأمد في سورية، كما أكد العديد من ممثلي الدول الأعضاء – بشكل مرحّب به – أن الظروف داخل سورية لم تصبح مواتية بعد لعودة واسعة النطاق.

سواء قرر السوريون العودة أو البقاء في وضع النزوح، فإن من الضروري دعمهم ودعم المجتمعات التي تستضيفهم، ولا يمكن تحقيق عودة آمنة، وطوعية، وكريمة، ومستدامة من خلال تدخلات معزولة أو دعم مؤقت فحسب، بل تتطلب جهداً منسقاً وطويل الأمد يعالج الأبعاد المادية والقانونية والاجتماعية في مختلف أنحاء البلاد – ولا سيما في المناطق المتوقع أن تشهد عودة أعداداً كبيرة من اللاجئين والنازحين.

ينبغي النظر إلى التعافي طويل الأمد ليس فقط باعتباره إعادة إعمار مادية، بل كفرصة لاستعادة الثقة، وضمان الحقوق، وتمكين السوريين من التحكم بمصيرهم من جديد، ولا يمكن تحقيق العودة الطوعية المستندة إلى معلومات دقيقة أو إعادة الاندماج الفعّال إلا من خلال التوسيع الفوري والكبير للبرامج المتكاملة والمستدامة التي تجمع بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

المقدمة

مع دخول سورية فصلًا سياسيًا جديدًا، يتجدد الأمل في أن يتمكن ملايين السوريين النازحين من إيجاد مسارات واقعية للعودة وإعادة بناء حياتهم. ومع ذلك، فإن البلاد والمجتمعات التي تركوها خلفهم قد تغيرت جذريًا نتيجة لأربعة عشر عامًا من الصراع، الذي أدى إلى تدمير البنية التحتية، وانهيار الخدمات العامة، وشلل الاقتصاد، وترك مدنًا بأكملها في حالة دمار شامل. لا يزال ملايين الأشخاص بلا مساكن مناسبة، بينما تعاني الأنظمة الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية من أضرار جسيمة. كما يستمر الاقتصاد في التدهور، مع ضعف فرص الحصول على وظائف أو سبل عيش، مما يفاقم من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. كذلك، تعاني أنظمة التعليم من الانهيار، مع تعدد المناهج الدراسية، واستخدام المدارس لأغراض غير تعليمية، وحرمان ملايين الأطفال والشباب من الوصول إلى التعليم الرسمي. ولا تزال هياكل الحوكمة في حالة انتقالية هشة.

شهدت بعض المناطق بالفعل حالات عودة، حيث تشير البيانات إلى أن أكثر من مليون نازح داخلي قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. كما تفيد نتائج نوايا العودة لعام 2025 التي أعدّتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بأن أكثر من ربع اللاجئين المسجلين في الأردن ولبنان والعراق ومصر – وعددهم نحو 2.5 مليون – ينوون العودة إلى سورية خلال العام المقبل. وقد أشار معظمهم إلى نيتهم دراسة خيار العودة بعد شهر رمضان أو نهاية العام الدراسي. وإذا ما تحققت هذه النوايا، فإن وتيرة العودة ستتسارع بشكل كبير خلال بقية عام 2025، مما يعني احتمال عودة مئات الآلاف إلى أوضاع صعبة للغاية، مع محدودية فرص التحسن في المدى القريب.

إن تسهيل العودة في ظل غياب استثمارات كافية في البنية التحتية، والخدمات، وسبل العيش، والتماسك الاجتماعي، من شأنه أن يُهدد بتقويض المكاسب المتحققة ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار الهش في أنحاء البلاد. وتشكّل المرحلة الانتقالية الراهنة فرصة غير مسبوقة لتوسيع نطاق البرامج الإنسانية وبرامج التعافي، وتعزيز آليات تقديم المساعدات بما يضمن دعم آفاق العودة المستدامة على المدى الطويل. وفي حال عدم معالجة هذه الظروف، فإنها ستقوض قدرة العائدين على الاندماج في مجتمعاتهم، وتهدد بإفشال الحلول الدائمة، وتعرض الأنظمة الوطنية لخطر الانهيار.

إن معالجة هذه التحديات الحرجة في المدى القصير والمتوسط أمر بالغ الأهمية لضمان تعافٍ وإعادة اندماج فعّالين على المدى الطويل. وفي ظل التراجع غير المسبوق في

التمويل الإنساني عالميًا، فإن الحاجة إلى اعتماد مقاربات متكاملة وطويلة الأمد باتت أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى لتقليل الاعتماد على المساعدات وتسهيل فرص العودة الآمنة للسوريين.

يؤكد **المجلس النرويجي للاجئين (NRC)** أن من حق الأفراد اتخاذ قرارات حرة، مستنيرة، وطوعية بشأن العودة وتوقيتها. ويجب أن تستند هذه القرارات إلى معلومات دقيقة وواقعية حول الأوضاع في مناطق العودة، تشمل الحقوق، والخدمات، والبنية التحتية، وفرص سبل العيش، ومستويات الأمان – بما في ذلك الحماية من النزاع ومخلفات الحرب المتفجرة – إلى جانب عوامل أخرى ضرورية لضمان عودة مستدامة.

حول التقرير

يركز هذا التقرير على المناطق التي سُجلت فيها بالفعل حالات عودة، أو تلك التي يُحتمل أن تشهد عودة وشيكة، ويستند إلى تجارب العائدين، وتصورات من يعتزمون العودة، إلى جانب آراء العاملين الإنسانيين في المجتمعات المعنية، ويسلط الضوء على أبرز العوائق التي تعيق العودة المستدامة، والتي تشمل غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية؛ وفجوات التعليم؛ والتحديات الاقتصادية وشح سبل العيش؛ وقضايا السكن والأراضي والملكية؛ وتصورات الأمان؛ والديناميات المجتمعية (التي قد تتمخض أثناء حركات العودة.)

ورغم جسامة هذه التحديات، إلا أنها تفتح أيضًا المجال لتحديد نقاط دخول واضحة أمام الجهات الفاعلة ومن ضمنها المانحين والجهات الإنسانية، والتي يمكن من خلالها إحداث أثر ملموس، إذ تمثل المرحلة الحالية فرصة حاسمة أمام المجتمع الإنساني لوضع أسس التغيير المحلي المستدام من خلال استثمارات طويلة الأمد في برامج متكاملة تشمل إعادة تأهيل المدارس والبنية التحتية، وتوسيع الوصول إلى المساعدة القانونية، واستعادة الوثائق، وتمكين العائلات من استرجاع منازلها وسبل عيشها، حيث تتيح الاستجابة الجماعية المنسقة إمكانية تمهيد الطريق نحو حلول مجدية تصب في ترجمة الخطاب إلى واقع عملي يزرع الثقة بين المجتمعات، ويخفف من حدة التوترات، ويؤسس لعودة مدروسة، طوعية، آمنة، كريمة، ومستدامة.

يعتمد التقرير على مراجعة وتحليل بيانات متعددة المصادر جُمعت في فترات مختلفة بين كانون الأول 2024 وشباط 2025، وشملت المنهجية مقابلات مع مصادر رئيسية، واستبيانات، وأبحاثًا ميدانية نُفّذت في مختلف المحافظات السورية، حيث تم التواصل مع أكثر من 4,300 شخص خلال مراحل جمع البيانات المختلفة، ويشمل ذلك استطلاع أجراه **المركز النرويجي للاجئين (NRC)** ضم 358 مشاركًا حول نوايا وتصورات العودة، من ضمنهم 108 عائدين (49 لاجئًا عادوا من الخارج، و57 نازحًا داخليًا عادوا إلى مناطقهم بعد سقوط الحكومة في الثامن من كانون الأول 2024)، وقد تم إقران هذه البيانات بمقابلات مع موظفي المجلس النرويجي للاجئين في مختلف أنحاء سورية حول أوضاع مناطق العودة، بالإضافة إلى مشاورات مع جهات إنسانية أخرى.

تحديات العودة (وإعادة) الإدماج

تشير نتائج المقابلات الأولية التي أجراها المجلس النرويجي للاجئين (NRC) إلى أن معوقات العودة لا تزل بارزة ومتعددة الأبعاد، وتشمل الدمار الواسع للمنازل والبنى التحتية، واستمرار انعدام الأمن، مما يقوض ضمانات السلامة الشخصية إضافة إلى العقباتِ القانونية والإدارية المتمثلةِ بعدم اكتمال أو حيازة الوثائق الثبوتية، الأمر الذي من شأنه تقويض إمكانية العودة. يُضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، مع محدودية – أو انعدام – الوصول إلى فرص العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، أو غيرها من الخدمات الأساسية، مما يزيد من صعوبة إعادة بناء الحياة بعد العودة المحتملة، ويترك ملايين الأشخاص المُحتمل عودتهم يواجهون مستقبلًا ضبابيًا.

البنية التحتية المدمرة ونقص الخدمات

في جميع أنحاء البلاد، برز النقص الواسع في الخدمات الأساسية والبنية التحتية كعائق بارز يعرقل عودة السوريين النازحين، فقد ترك الدمار أجزاءً واسعة من سورية في حالة من الخراب، مما جعل العديد من المناطق غير آهلة للسكن، كما تعرضت المنازل والأراضي الزراعية والبنى التحتية الحيوية مثل المدارس والمستشفيات وأنظمة الصرف الصحي والطرق لأضرار جسيمة أو دُمرت كليًا، وفي العديد من المناطق، تم تسوية أحياء بأكملها بالأرض، ولا تزال مجتمعات كاملة تعاني من غياب الخدمات الأساسية، حيث **أفاد أغلب الأفراد الذين شملهم الاستطلاع بأنه ليس باستطاعتهم الحصول على الخدمات الأساسية أو أن توافرها محدودٌ جدًا،** وكانت هذه التحديات أكثر حدة بشكل خاص في مناطق حلب، وريف دمشق، وحمص، ودرعا، وقد فاقمت التصعيدات في النزاع في شمال شرق البلاد خلال عام 2024 وبداية عام 2025 من هذه الأوضاع، حيث لا يزال سد تشرين – الحيوي لتوفير المياه والكهرباء لما يقارب نصف مليون شخص – خارج الخدمة منذ أوائل كانون الأول 2024، وكذلك لا تزال محطة مياه علوك معطلة، مما يسبب انحسارًا كبيرًا بكميات المياه النظيفة التي يتم تزويد مئات آلاف الأشخاص بها في الحسكة والبلدات المحيطة. وتشكل الأعمال العدائية في المنطقة – خاصة التصعيدات المستمرة خلال عام 2024 – تهديداً لإمدادات المياه ويُعظم المخاوف من أن يؤدي الضرر الذي لحق بالسد إلى حدوث فيضانات شديدة قد تغمر أكثر من 40 قرية في مجرى النهر.

وعلى نطاق أوسع، عانت أنظمة المياه والصرف الصحي في سورية من أضرار وتدهور طويل الأمد، بما في ذلك شبكة المياه المنزلية، وأنظمة الري الزراعي، وإدارة النفايات الصلبة،

كما أن العديد من السدود الحيوية في شمال وجنوب سورية تأثرت بشدة جراء استمرار النزاع المسلح، مما يشكل مخاطر حرجة خصوصاً على الأنشطة الزراعية الحيوية.

ويشكل وجود القوات الإسرائيلية في جنوب سورية منذ أواخر عام 2024 وحتى لحظة كتابة هذا التقرير خطراً متمثلًا في عدم السماح بتدفق المياه إلى الأراضي الزراعية عن طريق فتح بوابات السدود في محافظتي القنيطرة ودرعا، حيث أنه أثناء إجراء الاستطلاع، أشار معظم المزارعين إلى أنهم لم يتأثروا بشكل مباشر بعد، إلا أن كثيرين أعربوا عن خشيتهم من أن لا تتم إسالة المياه من السدود في الوقت المناسب لزراعة المحاصيل وحصادها لاحقًا، بما في ذلك الحبوب الاستراتيجية، مما قد يُهدد الإمدادات الغذائية ويُفاقم انعدام الأمن الغذائي، ويُعد الوصول إلى الكهرباء تحديًا رئيسيًا آخر ذكره كل من العائدين والمجتمعات المضيفة، ففي جنوب ووسط سورية، لا تزال الشبكة الرئيسية هي المصدر الأساسي للكهرباء لمعظم الناس، لكن إنتاج الكهرباء ونقلها تضررا بشدة بسبب النزاع، سواء بشكل مباشر (نتيجة الأعمال العسكرية والتخريبية) أو نتيجة سنوات من الإهمال وغياب أعمال الصيانة أو التحديث، مما أدى إلى تدهور كبير في هذا القطاع، وعلى إثره، لقد أثر ضعف توافر الكهرباء بشكل كبيرعلى قرار بعض العائلات التي آثرت الرجوع إلى إدلب بعد محاولات أولية للعودة إلى مناطق في جنوب سورية. أما في حمص وحماة، فيحصل القاطنين في العديد من المناطق على الكهرباء لمدة تتراوح بين 45 إلى 60 دقيقة فقط كل ثماني ساعات، وحيثما تعتمد العديد من الأنشطة الصناعية والحضرية بشكل كبير على الكهرباء، فإن انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة يؤدي إلى ارتفاع الكلف التشغيلية للمولدات وبالتالي زيادة أسعار الكهرباء في المناطق الصناعية الأمر الذي ينعكس سلبًا في النهاية على المستهلكين، حيث أن هناك صلة مباشرة بين ازدياد كلف الكهرباء وارتفاع أسعار السلع الأساسية.

ويُعد نقص الكهرباء مصدرًا كبيرًا للإحباط والمعاناة لما له من أثر كبير على مستويات المعيشة الأساسية، فعندما لا يتم تدفئة المدارس بشكل كافٍ، يُضطر الأطفال إلى التعلم في مبانٍ باردة ومتهالكة، مما يؤثر سلبًا على تحصليهم التعليمي على المدى القصير والطويل، وفي إحدى الحالات، أدت قلة توافر الكهرباء في جنوب سورية إلى رجوع إحدى العائلات التي شاركت بالاستطلاع الذي نفذه المجلس النرويجي للاجئين إلى إدلب بعد محاولة العودة والاستقرار في جنوب سورية، وذلك بسبب توفر الكهرباء بشكل أفضل نسبيًا في بعض أجزاء الشمال الغربي بفضل الاتصال بشبكة الكهرباء التركية، دفع كل ذلك بجزء

كبير من المشاركين إلى إبداء شكوك كبيرة بشأن قدرة مجتمعاتهم على استيعاب عدد أكبر من العائدين بسبب ضعف البنية التحتية والخدمات المثقلة أصلاً.

تشكل العودة المبكرة غير المقرونة باستثمارات كافية وشاملة لإعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات خطراً قدد يتسبب بتصعيد التوترات، وزعزعة التوازن الهش بين المجتمعات، وعرقلة التقدم المحدود المُحرز في جهود التعافي حتى الآن

التعليم

لقد أدى الصراع الطويل إلى تعطيل قطاع التعليم بشكل كبير مما ترك ملايين الأطفال خارج المدرسة أو معرّضين لخطر التسرب حيث لا يزال أكثر من 2.45 مليون طفل سوري خارج المدرسة، فقد أثر النزوح وتدمير البنية التحتية بشدة على إمكانية الوصول إلى التعليم، وتُبرز تجربة الطلاب العائدين احتياجات تعليمية حيوية غير ملباة، بما في ذلك عدم توافق المناهج الدراسية، وحواجز اللغة، وصعوبات الاندماج، مما يفاقم من نقاط الضعف القائمة، خاصة بين الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة، كما يواجه العائدون عوائق كبيرة عند العودة، بما في ذلك فجوات كبيرة في التعلم جرَّاء فترات النزوح الطويل أو الانقطاع عن التعليم الرسمي، مما أدى إلى فجوات تعليمية يصعب تعويضها، فمعظم الأطفال العائدين لم يُسجَّلوا من قبل في المدارس السورية الرسمية، مما يثير القلق بشأن قدرتهم على الاندماج بفعالية في الصفوف الدراسية.

ولا تزال البنى التحتية المدرسية في معظم أنحاء سورية بوضعها الراهن غير كافية لتلبية احتياجات المجتمعات، ناهيك عن استيعاب أعداد إضافية من الأطفال العائدين، حيث لا تزال نصف المدارس في سورية خارج الخدمة، بسبب لحاق الضرر بها او تعرضها للتدمير كليًّا فيما تم تحويل الكثير منها لاستخدامها لأغراض أخرى نتيجة للدمار الناجم عن الحرب أو بسبب انعدام الصيانة. حتى المدارس التي لا زالت تعمل لم تعد تتلقى تمويلاً حكومياً لتغطية النفقات الأساسية مثل المياه والكهرباء أو التدفئة خلال فصل الشتاء. كما تؤدي الفصول الدراسية المكتظة، وسوء المرافق الصحية، وبيئات التعلم غير الآمنة إلى تدني الحضور المدرسي وزيادة معدلات التسرب بين الطلاب العائدين، فقد أصبحت الصفوف الدراسية مكتظة بشكل متزايد، حيث أبلغت بعض المنظمات عن وجود ما يصل إلى 40-50 طالبًا في الفصل الواحد، كما أن هناك حاجة ماسة لإعادة تأهيل البنية التحتية التعليمية

بشكل استراتيجي، بما في ذلك إعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي (WASH) ضمنها لتلبية احتياجات الطلاب العائدين وتوفير بيئات تعليمية آمنة وداعمة.

في جنوب سورية، تُشير تقارير المجلس النرويجي للاجئين إلى أن العديد من أطفال اللاجئين العائدين يواجهون صعوبة في مواكبة المستوى الدراسي المناسب لهم، بينما في حلب، يُقال إن أولئك الذين تلقوا تعليمهم في الشمال الغربي يتفوقون على [أقرانهم] ضمن المنهج الرسمي، ومن هنا **فإن التوفيق الفعال بين المناهج، وتوفير الدعم التحضيري، وتبسيط المناهج، أمور ضرورية لضمان انتقال أكثر فاعلية إلى المناهج الرسمية لكل من الطلاب الحاليين والعائدين**. كما أن الطبيعة الانتقالية لبعض حالات العودة تقوض إمكانية تحقيق نتائج تعليمية مجدية، ففي إحدى مدارس ريف دمشق، تراوح معدل الحضور بين 600 إلى 650 طالبًا قبل عطلة الفصل الدراسي في كانون الثاني 2024. وبعد العطلة، بقي العدد الإجمالي ثابتًا، بينما تم رصد مغادرة جزء كبير من الطلاب إلى إدلب، بينما التحق طلاب عائدون جدد بالدراسة، هذا التغير المستمر في الطلاب يُحدث اضطرابات كبيرة في عمليات الاندماج ونتائج التعلم العامة.

ويعد توفر المعلمين وقدراتهم عائقًا كبيرًا أيضًا أمام التعليم لكل من الطلاب الحاليين والعائدين، فغالبًا ما يبقى المعلمون دون رواتب أو يحصلون على أجور منخفضة، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التسرب الوظيفي وتدهور جودة التعليم، ففي العديد من المناطق، ورد أن المعلمين لم يتقاضوا رواتبهم لثلاثة أشهر أو أكثر، وبمتوسط راتب شهري يبلغ 70 دولارًا فقط، فإن العديد من المعليم يواجهون صعوبة بالغة بتأمين احتياجاتهم الأساسية. وقد أشار أحد مدراء المدارس في حلب إلى أنه كان يفكر في الاستقالة لأنه لا يستطيع تأمين القرطاسية اللازمة لأطفاله السبعة للالتحاق بالمدرسة ما لم تتم زيادة الأجور، وتُشكل التحديات الاقتصادية على وجه العموم وصعوبة الوصول إلى سبل العيش عوائق أمام الالتحاق المنتظم، وحتى عندما يتم تسجيل الأطفال، فإن ظروف الشتاء تشكل عائقًا مستمرًا، حيث يفتقر العديد من الأطفال إلى الملابس الدافئة والأحذية المناسبة، مما يمنعهم من الذهاب إلى المدرسة أو الحصول على تعليم مجدٍ.

على مدار عام 2024، شهد شمال شرق سورية تصعيدًا في النزاع وغارات جوية تسببت في نزوح عشرات الآلاف، وتم تحويل ما يقرب من 200 مدرسة في الرقة، الطبقة، الحسكة، والقامشلي إلى مراكز إيواء جماعية طارئة لإيواء الفارين من النزاع. وقد فاقم الأثر النفسي للنزاع والنزوح من الأزمة التعليمية، حيث يعاني العديد من الأطفال العائدين من صدمات نفسية ناتجة عن العنف المرتبط بالنزاع والنزوح، مما يُعيق قدرتهم بشكل كبير على التفاعل

مع التعلم بإيجابية، وتُعد خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي المتكاملة شبه معدومة، وهي ضرورية لمعالجة الاحتياجات النفسية للأطفال العائدين ولتسهيل اندماجهم التعليمي الناجح.

رأب هذه الفجوات يتطلب برامج تعليمية تسريعية مستهدفة، وصفوف تعويضية، ودعم يتماشى مع المنهاج السوري، وبدون هذه التدخلات، سيكون من الصعب على العديد من الأطفال العائدين إعادة الاندماج في التعليم الرسمي، مما يزيد من خطر التسرب ويُهدد بتهميشهم على المدى الطويل من جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فرص العمل والتحديات الاقتصادية

يجب أن يكون تقديم دعم التعافي للبنية التحتية والخدمات الأساسية في سورية مقترنًا بدعم شامل للتحديات الاقتصادية الحادة التي يواجهها السوريون النازحون، لضمان أن يتمكن العائدون من الوصول إلى فرص العمل أو سبل العيش وبناء الاعتماد على الذات، فلقد دمّر النزاع اقتصاد سورية، الذي انكمش بأكثر من 85٪ منذ عام 2011، تاركًا أكثر من 90٪ من السكان تحت خط الفقر، ومع ارتفاع معدلات البطالة، والتضخم المفرط، وغياب الاستثمارات الكبيرة، أفادت الغالبية من المشاركين بأن لديهم فرص عمل محدودة أو معدومة، وقد بلغت البطالة بالفعل 24٪ في عام 2024. وبدون تحسين الوصول إلى الموارد المالية، يُتوقع فقدان المزيد من فرص العمل، مما سيزيد من تدهور الاستقرار الاقتصادي ويُقيّد فرص الاعتماد على الذات بشكل فعّال. إن انهيار الاقتصاد، إلى جانب الدمار الواسع للبنية التحتية، وسنوات من نقص التمويل المخصص لبرامج التعافي طويلة الأمد، جعل من شبه المستحيل على العائدين إدرار دخل أو الوصول إلى الغذاء بأسعار معقولة، فعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع عن أولوياتهم القصوى للتغيير، صنّفوا فرص العمل كثاني أهم قضية بعد الوصول إلى الخدمات الأساسية، واعتبر أكثر من نصف المشاركين خلق فرص العمل أولوية، حيث أبرزت مجموعات العائدين هذا الأمر بشكل أكثر حدة.

لكن انهيار الاقتصاد، إلى جانب الدمار الواسع للبنية التحتية وسنوات من نقص التمويل لبرامج التعافي، جعل من شبه المستحيل على العائدين كسب دخل أو الحصول على الغذاء بتكلفة معقولة، وأخبر العديد من العائدين المجلس النرويجي للاجئين (ان ار سي) بأنهم لم يتوقعوا أن تكون فرص العمل بهذه الندرة.

في شباط 2025، أجرى المجلس النرويجي للاجئين استطلاعًا لـ 50 أسرة عادت إلى سورية بعد 8 كانون الأول. لم يكن لدى أي من أفراد هذه الأسر تعليم رسمي أو تدريب مهني يؤهلهم لدخول سوق العمل المحلي، وكان 76٪ منهم يحاولون إيجاد فرص عمل أو بدء أنشطة مدرة للدخل، لكن 31٪ فقط تمكنوا من العثور على عمل مؤقت، بينما اعتمد الباقون على أشكال مختلفة من الدعم بما في ذلك الأصدقاء والعائلة، والمجتمع، والمدخرات، أو التحويلات المالية، ولم تتمكن أي من العائلات التي تم استطلاع آراءها حينئذ من تلبية احتياجاتها الأساسية، وبالإضافة إلى ذلك، أظهر تقييم منفصل للسوق وفرص العمل أُجري بين العائدين، أن الغالبية العظمى من الأسر مثقلة بالديون، لا سيما في حلب، ودرعا، وريف دمشق.

وأشار ما يقرب من نصف الأشخاص الذين عبّروا عن عدم نيتهم أو عدم قدرتهم على العودة في المستقبل القريب إلى الحواجز المالية باعتبارها العائق الأكبر أمامهم، مع اعتبار غياب فرص سبل العيش أحد الأسباب الرئيسية لذلك، وقد كان هذا التحدي أكثر بروزًا بين المشاركين في المخيمات التي يقدم بها المجلس النرويجي للاجئين خدماتٍ في شمال غرب سورية، حيث أفاد العديد من النازحين داخليًا بأنهم يفتقرون إلى الوسائل المالية التي تمكنهم حتى من التفكير في العودة، ويُعد الوصول إلى سبل العيش، والأسواق، والسلع الأساسية أمرًا مقيّدًا أيضًا في المناطق الريفية التي يعتمد فيها العائدون بشكل كبير على الزراعة وتربية المواشي من أجل البقاء على قيد الحياة. وقد شهد إنتاج القمح انخفاضًا مضطردًا حيث هبط إلى 40٪ فقط من مستويات ما قبل الأزمة، ومن المتوقع حدوث مزيد من التدهور بسبب الجفاف، وانقطاع الكهرباء، والانقطاعات المرتبطة بالنزاع، بما في ذلك التلوث واسع النطاق من مخلفات الحرب (ERW) التي تؤثر على الأراضي الزراعية، كما تم تسجيل أكبر الفجوات في سلاسل التوريد في إدلب وحلب، حيث تستمر مستويات الإنتاج في الانخفاض لتظل دون ما يحتاجه السكان بكثير، وخلال العامين الماضيين، أبلغ المزارعون في أجزاء من إدلب وحماة عن انخفاض متزايد في غلال القمح، مما يهدد توفر الخبز، ويدفع أسعار الغذاء المرتفعة أصلًا إلى مزيد من الارتفاع، ويزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي.

في الأشهر القليلة التي تلت سقوط الحكومة السابقة، شهد كل من القطاع العام والمشاريع الصغيرة والمتوسطة انخفاضًا في فرص التوظيف. كما أدت محاولات تنفيذ إصلاحات هيكلية أوسع في القطاع العام إلى تقليص القوى العاملة من 1.3 مليون إلى 900,000 موظف. علاوة على ذلك، لم تتمكن المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مواكبة الفيض الهائل من الواردات في الأسواق المحلية، مما أجبر الكثير منها على تقليص عدد

الموظفين لتقليل التكاليف. ومع قلة فرص العمل الرسمية، يُواجه معظم الناس خطر الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تسود الأجور المنخفضة وانعدام الأمان الوظيفي، كما أن ذلك يُهدد بزيادة حادة في آليات التكيف الخطرة التي تلجأ بعض العائلات إليها لتلبية احتياجاتها الأساسية مثل عمالة الأطفال أو الزواج المبكر والتي تم الإبلاغ عنها بالفعل، فقد أشار عدد ملحوظ من المشاركين من جميع أنحاء البلاد إلى أنهم شاهدوا حالات زواج أطفال أو عمالة أطفال، مما يسلط الضوء على المخاطر المستمرة التي تهدد جيلًا كاملًا من الأطفال بدفعهم خارج المدرسة، إلى ظروف عمل استغلالية تقوّض جهود التعافي، وتفضي بالمزيد منهم نحو الاعتماد على المساعدات.

إن المبادرات المستهدِفة التي من شأنها تعزيز إعادة الاندماج الاقتصادي ضرورية، ويجب أن تركز التدخلات على تعزيز سلاسل التوريد المحلية والاستثمار في الزراعة والصناعات المحلية، وتحسين الوصول إلى التمويل والدخل، وخلق بيئة تزدهر فيها ريادة الأعمال والمشاريع، خصوصًا المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs)، وتسهيل تطوير المهارات المفيدة.

السكن، الأراضي، وحقوق الملكية (HLP)

كانت التحديات المتعلقة بالحصول على المأوى، وكذلك التدابير القانونية الخاصة باسترداد حقوق السكن والأراضي والأملاك (HLP)، من المواضيع البارزة بين غالبية المشاركين، فلقد ألحق أكثر من عقد من الصراع، وسنوات من الهجر أو الإهمال أو محدودية – إن وُجدت – الوسائل المالية لصيانة الممتلكات، ضررًا بالغًا بالبنية التحتية السكنية في جميع أنحاء سورية. وفي عام 2023، زادت الزلازل المدمرة التي ضربت شمال سورية الطين بلة، حيث تسببت في أضرار هيكلية واسعة النطاق. وأظهرت الاستطلاعات في محافظة حلب، التي أُجريت بعد الزلازل بوقت قصير، أن أكثر من 64,000 منزل قد تضرر أو دُمّر.

وبعد سقوط الحكومة السابقة في عام 2024، أبلغت بعض الأسر العائدة التي شملها المجلس النرويجي للاجئين (ان ار سي) باستطلاعاته بأنها وجدت منازلها لم تعد قائمة أو صالحة للسكن، واضطرت إلى نصب خيام وسط أنقاض منازلها السابقة، وبالإضافة إلى ذلك، من بين المشاركين في الاستطلاع الذي أُجري في جميع أنحاء سورية في أوائل عام 2025، أفاد 40٪ إما بعدم توفر سكن، أو بعدم وجود وثائق ملكية كافية لإثبات ملكيتهم أو للمطالبة بممتلكاتهم. وأشار ما يقرب من نصفهم (43٪) إلى أن منازلهم إما دُمّرت بالكامل أو كانت في حالة من التدهور جعلتها غير صالحة للسكن – مع تمثيل غير متناسب

للنازحين داخليًا ضمن هذه الفئة، وقد أشار 70٪ من المشاركين من ريف دمشق إلى أن منازلهم دُمّرت بشكل لا يمكن إصلاحه. وتُظهر الفروقات الإقليمية داخل سورية مدى حدة هذه التحديات؛ فقد أبلغ عدد كبير من المشاركين في الحسكة أن منازلهم مأهولة من قبل أناس آخرين، بينما أشار عدد كبير من سكان حلب إلى غياب الخدمات الأساسية في مجتمعاتهم.

وأشارت الغالبية العظمى من المشاركين في مشاريع النازحين داخليًا في مواقع النزوح في شمال غرب سورية، ممن أجروا زيارات "تعرف واستطلاع" إلى مجتمعاتهم الأصلية بين كانون الأول 2024 وكانون الثاني 2025 إلى ردود مماثلة؛ وخصوصًا إلى أن منازلهم كانت مدمرة تمامًا وغير صالحة للسكن، أو أن ممتلكاتهم بحاجة إلى ترميم وإصلاح واسع النطاق لتصبح صالحة للعيش مرة أخرى، وأكّد معظمهم أنه ذلك يدفعهم للعزوف عن العودة إلى منازلهم في المستقبل القريب.

في الحالات التي لا تزال فيها المنازل أو الممتلكات قائمة، تبقى حيازة الوثائق القانونية عقبة رئيسية أمام الوصول إلى عمليات استرداد السكن والأرض والممتلكات (HLP)، وقد أُبلغ عن هذا التحدي من قبل عدد كبير من المشاركين، مع وجود تفاوتات أعلى بين النازحين داخليًا مقارنة باللاجئين أو المجتمعات المستضيفة، فقد عبّر العديد من المشاركين الرئيسيين عن عدم يقينهم بقدرتهم على إثبات الملكية، خاصةً بعد فقدان الوثائق القانونية خلال سنوات الصراع. كما أن التناقضات في ملكية الأراضي لا تُعيق فقط العودة الفعّالة، بل تخلق تحديات أوسع أمام الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، وبدون وجود آليات لاسترداد السكن والأرض والأملاك، تتضاءل فرص إعادة الاندماج الناجح، مع زيادة خطر تصاعد التوترات المجتمعية والصراعات، وقد ظهر هذا جليًّا بين نسبة كبيرة من المشاركين المنتمين إلى مجموعات أقلية، الذين عبّروا عن قلقهم العميق بشأن ضبابية آليات الاسترداد القانوني.

وأشار ما يقرب من نصف المشاركين إلى أن الأوضاع داخل سورية تفتقر حاليًا إلى القدرة على إعادة دمج مجموعات العائدين المحتملة – سواء النازحين أو اللاجئين. وقد كانت هذه الرؤية أكثر وضوحًا بين النازحين داخليًا، **حيث عبّرت الأغلبية الساحقة منهم عن قلقهم بشأن الوضع الحالي في جميع أنحاء البلا**د، وعدم يقينهم في قدرة الدولة على استيعاب معدلات أعلى أو وتيرة أسرع للعودة. في جنوب ووسط سورية، تم الإبلاغ على نطاق واسع عن حالات الإشغال الثانوي، والمصادرة، والمطالبات المتنافسة على

الملكية، إلى جانب الخوف من أن يؤدي غياب الآليات القانونية لتسهيل المطالبات إلى تأجيج انعدام الأمن، وزيادة التوترات المجتمعية، وتذبذب الاستقرار على المدة الطويل.

وأشار مشاركون من محافظتي حمص ودرعا إلى أن منازلهم قد تم تدميرها عمدًا إما من قبل الحكومة السابقة أو من قبل المجتمع المحلي خلال فترات النزاع النشط بين 2017 و2019 بعد إجلائهم إلى إدلب عندما سيطرت الحكومة السابقة على أراضيهم؛ ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان ذلك قد تم تحت الإكراه من السلطات أم بشكل عفوي، وفي مناطق أخرى، تعود بعض العائلات إلى مناطق دمرها النزاع ولم يتم إصلاحها مطلقًا، فلا يزال المخزون السكني – والخدمات الأساسية – في مناطق واسعة من البلاد، بما في ذلك مدينة حلب الشرقية، ومدينة حمص، وجزء كبير من ريف دمشق، في حالة خراب كامل.

وفي بعض المحافظات، أشارت التقارير إلى أن العائلات الشاغلة غير قانونيًّا تلقت إشعارًا فوريًا بمغادرة الممتلكات، وتلقّى البعض تهديدات بالعنف لإجبارهم على المغادرة بأسرع وقت ممكن، بينما كان البعض الآخر على استعداد لتقديم إشعار محدود فقط لإتاحة الوقت للمقيمين الحاليين للعثور على سكن بديل مناسب وبأسعار معقولة، وفي بعض الحالات، بما في ذلك في حلب، هناك مطالبات ملكية متنافسة، مع تقارير عن مصادرة السلطات السابقة للممتلكات وبيعها لمُلاك جدد، مما أدى فعليًا إلى وجود "مالكين قانونيين" اثنين في حالة معضلة قانونية، وفي أوائل شباط 2025، ظهرت بوادر أولية لتدابير استرداد على المستوى المحلي مع إعلان محافظة دمشق عن تدابير لحماية حقوق الملكية والحفاظ على الملكية الخاصة، حيث جاء ذلك نتيجة لزيادة في الشكاوى المتعلقة بالاستيلاء غير القانوني على المنازل والممتلكات السكنية، وتشير التقارير الأولية إلى أن بعض الأفراد والمنظمات قد بدأوا باستخدام هذه الآلية، في حين لا تزال النتائج العامة غير واضحة. وفي الوقت نفسه، أبدت بعض العائلات تفضيلها لحل النزاعات حول الملكية من خلال الهياكل المجتمعية، لكن هذه الآليات غير موجودة بشكل متسق في جميع المناطق وستستغرق وقتًا لإعادة تشكيلها بشكل رسمي. وهنا تبرز **أهمية دمج طرق حل النزاعات المحلية التقليدية قبل تنفيذ الإصلاحات النظامية الأوسع**.

وقد لوحظت تحديات مماثلة تتعلق بالممتلكات التجارية أيضًا، حيث تشير التقارير إلى أنه قد تم إصدار إشعارات بالإخلاء لأصحاب بعض الممتلكات التجارية، بما في ذلك أصحاب المحلات الصغيرة، لأن المالكين الأصليين ينوون العودة واستئناف أنشطتهم الاقتصادية، ففي حماة ومنذ كانون الأول 2024، تم إخلاء أربعة أشخاص من محلاتهم التي كانت قد تم تأهيلها من قبل برامج المجلس النرويجي للاجئين (ان ار سي)، على الرغم من وجود عقود إيجار قانونية (وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتضح ما إذا كانت هذه الحالات نتيجة لتحديات ملكية مزدوجة أو غير ذلك)، وأفادت بعض المنظمات غير الحكومية المحلية، لا سيما في حلب، بتلقيها طلبات لزيادة الإيجار من قبل أصحاب العقارات، تحسبًا لزيادة الطلب على الممتلكات التجارية، مما يؤثر سلبًا على قدرتهم على تقديم الخدمات على نطاق واسع.

إن تسهيل أي حركات للعودة بمعزلٍ عن الاستثمارات الضرورية في الإصلاحات القانونية النظامية، وتوثيق الهوية القانونية تمهيدًا للوصول إليها، وإعادة تأهيل البنية التحتية، يعرّض التوازن الهش في سورية لمزيد من زعزعة الاستقرار، ويهدد تقديم المساعدات الموازي لأي عمليات عدالة انتقالية محتملة، ويُعد ضمان الوصول إلى سكن آمن، واستعادة عمليات توثيق الملكية القانونية، ومعالجة دمار الممتلكات، إلى جانب إعادة تأهيلها، أمرًا أساسيًا لتعزيز التماسك الاجتماعي في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة، وكذلك لتهيئة الظروف اللازمة لعودة آمنة وطوعية ومستدامة.

الأمن والتماسك المجتمعي

برزت السلامة والأمن أيضًا كعامل حاسم في مدى استعداد السوريين النازحين للعودة، فعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من المشاركين أفادت بشعورها بالأمان أو بالأمان النسبي، إلا أن هناك تباينات إقليمية وديموغرافية كبيرة وملحوظة، فقد أظهر المشاركون من دمشق شعورًا أقل بالأمان مقارنة بمتوسط النتائج، في حين أفاد أولئك من إدلب بشعور أعلى بالأمان. أما بين المشاركين من الأقليات، فقد كانت تصورات الأمان أكثر تباينًا، مما يشير إلى أن السلامة تتأثر ليس فقط بالسياق الأمني العام، ولكن أيضًا بالعوامل الديناميكية الإقليمية والاجتماعية والسياسية، ورغم أن هذه التصورات تم الإبلاغ عنها، من المهم ملاحظة أنها قد لا تعكس الواقع الكامل على الأرض، حيث أن التصورات يمكن أن تتغير بمرور الوقت وقد تتأثر بالمعلومات المحدودة أو الخاصة بالمناطق والسياقات، ومع ذلك، تؤكد النتائج أن الحساسية تجاه النزاع يجب أن تكون محور جميع جوانب التدخلات البرامجية والمساعدات في المستقبل.

كما ظهرت العلاقة بين عدم الاستقرار الاقتصادي وتصوّرات السلامة كموضوع رئيسي، حيث حدد العديد من المشاركين الصعوبات الاقتصادية، وعدم اليقين بشأن المستقبل، وغياب فرص العمل كأهم الأسباب التي تسهم في زيادة شعورهم بعدم الأمان. وغالبًا ما كانت هذه التصورات مترابطة مع مخاوف اقتصادية أوسع، حيث عبّر الكثيرون عن أن شعورهم بالأمان يتأثر سلبًا بغياب الخدمات الأساسية، وفرص العمل، والاستقرار المالي. وقد أُشير إلى تصاعد الهجمات الإسرائيلية على سورية باعتبارها مصدر قلق رئيسي للسلامة لدى نسبة كبيرة من المشاركين، بينما اكتفى آخرون بالإشارة إلى "التدخلات الأجنبية" كعامل يقوض شعورهم بالأمان. وكان ذلك واضحًا بشكل خاص بين المجتمعات المستضيفة.

كما برز الخوف من مخلفات الحرب غير المنفجرة (ERWs) كقلق رئيسي يؤثر على الشعور العام بالأمان، وقد كان ذلك أكثر وضوحًا في ردود المشاركين من مناطق شمال غرب سورية، وكذلك من وسط وجنوب البلاد، ويمكن عزو ذلك إلى ارتفاع عدد الوفيات والإصابات الناتجة عن هذه المخلفات خلال أول شهرين من عام 2025.

أدت التحولات الكبيرة والمفاجئة في خطوط التماس بعد سقوط الحكومة السابقة إلى جعل مناطق كانت محظورة في السابق متاحة فجأة، وفي غياب خريطة وطنية شاملة لمخلفات الحرب، تبقى مخاطر الإصابة أو الوفاة كبيرة، مما سيستمر في تهديد المجتمعات وإعاقة فرص العودة الفعلية. وفي شمال شرق سورية، ومحافظة حلب الشرقية، ومحافظة القنيطرة، فلقد شكل استمرار النزاع المسلح خلال عام 2024 وحتى أوائل عام 2025، خطرًا حادًا على حياة المدنيين، وجعل الأوضاع غير مواتية للعودة، وفي جميع المحافظات، هناك تقارير عن مخاوف متعلقة بالأمن الشخصي، بما في ذلك السرقات، والتحرش، والاختطاف، وعمليا القتل الانتقامية، فيدفع ذلك العديد من الناس الى تفادي الحركة بعد حلول الظلام، حيث تتفاقم المخاوف الأمنية بسبب ضعف الإنارة في الشوارع أو انعدام الكهرباء، مما يجعل الظلام دامسًا.

كما بدأت التوترات الناشئة بين العائدين والمجتمعات المستضيفة بالظهور، فحتى الآن، تركزت هذه التوترات في الغالب حول التصورات المتعلقة بالانتماءات السياسية أو الدينية. وقد أبلغت العديد من المجتمعات المقيمة في المناطق التي كانت تسيطر عليها الحكومة السابقة عن مخاوف من التطرف الديني أو من عمليات انتقام مرتبطة بانتماءات مفترضة والعكس صحيح. كما تم الإبلاغ في بعض المدارس عن وجود تنمر بين أطفال المجتمع المضيف وأطفال العائدين بسبب الانتماء السياسي المفترض استنادًا إلى موقع النزوح الجغرافي، مما يدل على أن هذه الآثار تمتد لتشمل الأطفال والشباب أيضًا.

من بين أبرز العوامل التي حددها المشاركون والتي من شأنها أن تُسهم في شعور أكبر بالأمان كانت: وجود سكن مستقر، ولم شمل الأسرة، والحرية من الاضطهاد، وبالنسبة للنازحين داخليًا والعائدين من اللاجئين، لعب لم شملهم مع أحبائهم دورًا بالغ الأهمية في شعورهم العام بالأمان، مما يبرز الأهمية الحاسمة للاستقرار العاطفي والاجتماعي في أي جهود للتعافي وإعادة الاندماج – بالإضافة إلى الأمن المادي مثل وجود منزل أو أي شكل آخر من المأوى. في حين أن إزالة مخلفات الحرب واستعادة الأمن أمران أساسيان، يجب أن تُرافق هذه الجهود استثمارات كبيرة في التعافي الاقتصادي. فبدون مبادرات مستهدِفة ومتكاملة في مجالات سبل العيش، وخلق فرص العمل، والتنمية الاقتصادية المحلية، فإن عودة اللاجئين المبكرة تُعرضهم لخطر زيادة انعدام الأمن وتعميق الانقسامات المجتمعية، إن خلق الظروف المواتية التي من شأنها تيسير العودة الآمنة والطوعية والمستدامة – من خلال برامج متكاملة وشاملة تعالج الجوانب الأمنية والاقتصادية في آنٍ واحد – يُعد أمرًا بالغ الأهمية لاستقرار سورية على المدى الطويل وتعافيها.

توسيع نطاق التعافي

شهد التعافي في سورية تباطؤًا ملحوظًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى التركيز المطوّل على المساعدات الطارئة قصيرة الأجل وقيود المانحين المرتبطة بالخطوط الحمراء السياسية، مما حدّ من تنفيذ برامج مستدامة طويلة الأمد. فعلى مدى سنوات، أعطى المانحون الأولوية للتدخلات المنقذة للحياة – مثل نقل المياه بالشاحنات، وتوزيع سلال الغذاء، والمساحات التعليمية المؤقتة – بينما تم التقليل من الاستثمار في إعادة تأهيل الأنظمة التي تعزز الاعتماد على الذات، وذلك خوفًا من تجاوز تلك الخطوط الحمراء.

ورغم الاعتراف المتزايد على مدى سنوات بالحاجة إلى التحول نحو التعافي المبكر في سورية، إلا أن الاستثمارات الفعلية ظلت محدودة وغير كافية. فعلى سبيل المثال، في عام 2024، لم يُخصص سوى 11٪ فقط من خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) للتعافي المبكر وسبل العيش. ورغم أن ذلك يمثل زيادة طفيفة مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه لا يرقى إلى مستوى الحاجة الماسة على الأرض، حيث لا يزال ملايين الأشخاص يفتقرون إلى سكن مستقر، ومدارس تعمل بشكل جيد، أو أنظمة مياه موثوقة، وفي نهاية المطاف، فإن مستويات التمويل الحالي للتعافي وآلياته لم تواكب حجم الاحتياجات على الأرض، وهي اليوم متخلفة كثيرًا عن الزخم السياسي الداعي للتغيير.

في مؤتمر بروكسل في مارس 2025، عرضت العديد من الحكومات المانحة – بما في ذلك الاتحاد الأوروبي وألمانيا – التزامات بدعم التعافي بشكل أكثر قوة، حيث دعا الوزراء إلى التحول من المساعدات المنقذة للحياة إلى بناء الاعتماد على الذات كتمهيد لحلول دائمة. وذهب البعض إلى أبعد من ذلك، مؤكدين أن الدعم المستقبلي سيُعطى لأولويات التنمية الشاملة، بينما ربطه آخرون بتقدم ملموس من قبل الحكومة الانتقالية في مجالات تشمل التماسك الاجتماعي، الشمولية، والمساءلة. كما **يبدو أن هناك تحولًا في التوافق الدولي – إلا أنه من الضروري تسريع التنفيذ العملي ليتماشى معه.**

تشير التقديرات إلى أن حزمة الدعم المطلوبة – والتي تشمل الإسكان المؤقت، وترميم المنازل، والمساعدات المالية، وتكاليف بدء أو إعادة تشغيل الأنشطة الزراعية – تتراوح بين 10,000 إلى 20,000 دولار أمريكي لكل أسرة. مما يعني أن إجمالي الاحتياج المالي للعودة وإعادة الاندماج قد يتراوح ما بين 12 مليار و24 مليار دولار أمريكي – وهو ما يعادل تقريبًا الناتج المحلي الإجمالي السنوي الحالي لسورية. ومع ذلك، يمكن تقليص هذه التكاليف من خلال الاستثمارات المجربة في التعافي طويل الأمد، والتي أثبتت أنها أقل تكلفة وتحقق فوائد أكبر. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما في ظل تقلص التمويل الإنساني على مستوى العالم بشكل غير مسبوق، إذ أن المبادرات التحضيرية التي تتجاوز المساعدات الطارئة والمنقذة للحياة تؤدي إلى توفير التكاليف وتقليص أوقات الاستجابة، ولا تزال الاحتياجات الإنسانية حادة – وتزداد صعوبة تلبية تلك الاحتياجات بسبب الركود في برامج التعافي حتى الآن. تمثل هذه اللحظة فرصة حاسمة – وإن كانت ضيقة – لتوسيع نطاق التعافي بشكل فعّال. فالتأخير لا يهدد فقط التوافق الدولي الناشئ، بل قد يقوّض ثقة الجمهور في إيصال المساعدات ويغلق مسارات العودة الطوعية والمعنى الحقيقي لإعادة الإدماج.

وفي الوقت الذي تبحث فيه الجهات المعنية بالعقوبات عن سبل لتخفيف العقوبات القطاعية استجابةً للتقدم الملموس من قبل الحكومة الانتقالية، فإن هذه الخطوات ستكون محورية لكسب الدعم الدولي والشرعية المحلية لجهود التعافي، وإذا كانت الالتزامات التي تم التعهد بها في بروكسل ستترجم إلى تقدم حقيقي على الأرض، فيجب توسيع نطاق التعافي المبكر بشكل عاجل واستراتيجي. وهذا يعني الانتقال من الأقوال إلى الأفعال، ومن جهود استجابة مجزأة ومعزولة إلى جهود تعافي وإعادة إعمار منسقة ومتكاملة، تُمكّن الناس من إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم، فإذا ما تم تنفيذ ذلك بشكل صحيح، يمكن للتعافي أن يقلل التكاليف طويلة الأمد، ويعزز القدرات المحلية، ويساعد على وضع الأساس لسورية أكثر مساءلة، واستقرارًا، وتماسكًا اجتماعيًا.

التنسيق الفعّال لدعم العودة

في يناير 2025، أعلنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أنها ستبدأ تسهيل العودة الطوعية للسوريين، مما يؤكد بالنسبة للكثيرين أهمية توسيع نطاق برامج العودة بشكل قوي وفعّال. على المستوى الإقليمي، ومن خلال فريق العمل الإقليمي للحلول الدائمة (RDSWG)، بدأت المفوضية تخطيط العودة من خلال فريق الاستعداد للعودة (RPTF) المعني بالتخطيط وتهيئة الظروف الآمنة والكريمة للعودة الطوعية للاجئين. على المستوى القطري، قامت الأردن بإعادة هيكلة فريق العمل المعني بالحلول الدائمة، وأنشأت فرق تشغيلية للحلول الدائمة بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين العاملين على ملف العودة.

وعلى الرغم من أن الجهود الفردية على المستوى القطري تعتبر إيجابية، إلا أن هناك حاجة ملحة لزيادة التنسيق والتعاون والتواصل بين هذه الجهود المختلفة. حالياً، لا يزال التنسيق بين آليات العودة في بلدان الاستضافة وداخل سورية محدوداً، وغالباً ما تعمل هذه الجهود في أُطر معزولة، وإن غياب التواصل بين آليات التنسيق الخارجية في دول الجوار وتلك الموجودة داخل سورية يهدد بضياع فرص التعاون والنقاش المتناظر، وسد هذه الفجوة من خلال تنسيق أكثر تكاملاً من شأنه أن يضمن أن تكون الجهود أكثر تماسكاً وتأثيراً في دعم العائدين، ومع ذلك، لم تتم حتى الآن عملية إدماج حقيقية لمشاركة الجهات المنفذة الرئيسة المحلية والدولية المسؤولة عن تقديم الدعم العملي للعائدين عند وصولهم. ويُعد تعزيز الاتصال والتعاون وتوافق الجهود أمراً ضرورياً لضمان أن تعمل هذه المبادرات

كاستجابة موحدة ومنسقة لدعم العائدين بشكل فعّال. **ويجب أن يرتبط أي دعم للعودة برامجيا خارج سورية ارتباطاً وثيقاً بجهود التعافي الأوسع داخل البلاد، ولا يمكن لهذه الجهود أن تتم في عزلة.**

يجب أن يستند الدعم الشامل للعودة إلى نهج متماسك يتماشى مع الظروف السائدة في مناطق العودة داخل سورية، ومع جهود التعافي الجارية في البلاد. وفي هذا السياق، من الضروري أن يتم دمج فرق العمل الإقليمية المعنية بالتخطيط والاستعداد للعودة بشكل وثيق مع مبادرات التعافي وبناء القدرة على الصمود داخل سورية. وفي وقت تشهد فيه هياكل التنسيق الانساني الأوسع تحولات كبيرة، **من الضروري ضمان ألا تؤدي أنشطة دعم العودة عن غير قصد إلى خلق ضغوط أو حوافز تدفع نحو العودة المبكرة، بما يتعارض مع مبادئ الطوعية والسلامة والكرامة التي تقوم عليها السياسات الإنسانية الخاصة بالحلول الدائمة.**

الخاتمة

إن العودة كحل دائم تتطلب تحقيق عدد من المعايير، بما في ذلك الوصول إلى الأمان القانوني والحسي والمادي، لإزالة الحواجز أمام إعادة الاندماج وضمان ألا يواجه العائدون أي تمييز مرتبط بوضعهم كنازحين، الأمر الذي سيَتطلب على المدى الطويل الانتقال من الخطابات إلى العمل من قبل المجتمع الدولي لتحسين الظروف داخل سورية بشكل مستدام.

يمكن أن تصبح العودة المسؤولة والمستدامة ممكنة من خلال جهود استراتيجية ومنسقة بشكل جيد لتحسين الظروف في مناطق العودة، والاستعداد الكافي لمساعدة الناس على اتخاذ قرارات حرة ومبنية على معلومات وافية، ويشمل ذلك التنسيق مع السلطات الجديدة، والجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية الإقليمية، وتوسيع مبادرات التعافي، والجهود المستدامة لإعادة الإعمار على المدى الطويل، ويجب أن تُدمج الاستثمارات مع المساعدات الإنسانية الجارية لضمان استفادة جميع الفئات السكانية الضعيفة، وبغض النظر عن خصائصهم الديموغرافية أو وضعهم كنازحين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الوصول إلى معلومات دقيقة عن ظروف مناطق العودة، وآليات الحوكمة، والحمايات المتوفرة، أمر بالغ الأهمية لتمكين السوريين النازحين من اتخاذ قرارات مدروسة وجادة بشأن العودة أو الانتقال؛ كما أن الاستثمارات في الأطر المؤسسية والقانونية والتعليمية الأقوى ستكون أساسية لتحقيق الاستقرار والشمول على المدى الطويل.

إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها سورية تتزامن مع انكماش غير مسبوق في تمويل المساعدات الإنسانية عالميًّا، مما يضع ضغوطاً شديدة على الموارد التي كانت بالأساس غير كافية لتلبية الاحتياجات القياسية في جميع أنحاء البلاد. **يجب على المانحين والداعمين الدوليين اغتنام هذه اللحظة الحاسمة للالتزام بدعم أقل اجتزاءً، وتوسيع آليات الدعم التي تركز على تحسين الظروف ودعم (إعادة) الاندماج الفعّال والمجتمعات المتماسكة.**

يمثل هذا التقرير دعوة للعمل لصانعي السياسات، والمانحين، والسلطات الانتقالية، والجهات الفاعلة الإنسانية، لإعطاء الأولوية للانخراط الاستباقي، وضمان أن تكون العودة آمنة وطوعية ومبنية على معلومات، وأن يُوفَّر للناس مسارات أولية نحو حلول دائمة، تمكّنهم من الاعتماد على الذات والتعافي مما عانوه. سيكون هذا أمرًا حيويًا في المساهمة في تعافي سورية – عن طريق زيادة التمويل، ودمج البرامج المستدامة، والحفاظ على الالتزامات طويلة الأمد، **حيث يمكن لأصحاب المصلحة المساعدة في خلق ظروف تدعم العودة الطوعية والآمنة والكريمة، مما يمهد الطريق في نهاية المطاف لحلول مُجدية ودائمة.**

التوصيات

توصيات للجهات المانحة

استثمار التحول غير المسبوق في سورية لتنفيذ وتعزيز التزامات التعافي:

لا تزال الأوضاع في سورية غير ملائمة للعودة واسعة النطاق، بسبب الدمار الهائل وانهيار الخدمات الأساسية، من بين عوامل أخرى. ومع ذلك، توجد فرصة للجهات المانحة الحالية والمستقبلية لدعم التعافي وإعادة الإعمار، مما سيمهد الطريق نحو تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، بما في ذلك احتمالية عودة اللاجئين في المستقبل. إن القيام بذلك جنبًا إلى جنب مع الدعم الإنساني المستمر لأولئك الذين يختارون عدم العودة أو يتبعون نهج "الانتظار والمراقبة" سيهيئ الأرضية لواقع مستقبلي تصبح فيه مجموعة الحلول الدائمة قابلة للتطبيق بشكل أكبر.

اتخاذ خطوات ملموسة لمنع زيادة تدهور الاستقرار الإقليمي وحماية المدنيين: إن الهجمات الجارية، والضربات عبر الحدود، والتوغلات البرية المستمرة من قبل إسرائيل والتي تتجاوز اتفاق فك الاشتباك لعام 1974، تهدد بتعميق حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وزعزعة فرص التعافي داخل سورية، وخلق مخاطر واضحة على حماية المدنيين الذين يعيشون أصلًا في ظروف هشة أو لأولئك الذين قد يقررون العودة. هذه الأفعال، وخصوصًا حين تُعرض كإجراءات حماية، تُفاقم من انقسام المجتمعات وتهدد أهداف الاستقرار الأوسع. هناك حاجة إلى تحرك دبلوماسي لضمان وقف إسرائيل لأفعالها التي قد تزعزع الاستقرار، ولدعم جهود السلطات نحو بناء سورية شاملة، مع اتباع نهج ثابت نحو المساءلة.

العمل مع الشركاء الإنسانيين لضمان استمرارية الخدمات في المخيمات: وذلك لتجنب خلق عوامل دفع أو تحفيز للعودة المبكرة أو غير الآمنة إذا تم تقليص الخدمات داخل المخيمات. هذا يضمن أن يبقى بإمكان المجتمعات التي لا تزال مترددة أو تتبع نهج "الانتظار والمراقبة" الوصول إلى الخدمات الأساسية بينما تخطط وتتخذ قراراتها.

الحفاظ على الدعم للاجئين في الدول المضيفة: لمنع تدهور الأوضاع التي يمكن أن تشكل عوامل ضغط قسرية، مما يدفع اللاجئين للعودة قبل الأوان إلى بيئة لا تزال غير مستقرة داخل سورية.

دعم هياكل تنسيق شاملة وفعالة بين الجهات الإنسانية والإنمائية داخل سورية ودول الاستضافة: وضمان أن يعزز هذا الحوار التعاون لدعم الأشخاص النازحين لتحقيق حل دائم من اختيارهم، من خلال تحسين تبادل المعلومات، ومراقبة الحماية لأي عودة ميسّرة، والتخطيط المشترك والبرمجة الإقليمية المتكاملة لدعم المجتمعات المستضيفة والعائدين والأشخاص الذين يسعون للبقاء في دول النزوح أو لإيجاد حلول دائمة بديلة.

فرض تقييمات لحساسية النزاع في جميع أشكال الدعم الإنساني والإنمائي المقدم لسورية: وضمان ألا يؤدي دعم العائدين إلى إشعال أو تأجيج التوترات المحلية بينهم وبين المجتمعات المضيفة.

دعم تسهيل الوصول الإنساني غير المُقيد والمبني على المبادئ الإنسانية: لتقديم المساعدات بما يتماشى مع المعايير العالمية، وإزالة العوائق البيروقراطية التي تخاطر بتسييس المساعدات أو تأخير وصولها بشكل كامل.

وكالات الأمم المتحدة

إن إنشاء هياكل تنسيق شاملة وفعالة مناسبة للغرض وتخدم السوريين المحتاجين يتطلب التأكد من أن أي عملية إعادة هيكلة إنسانية في سورية تستند إلى الاحتياجات، والمساءلة، وأفضل الممارسات، وليس فقط نتيجة لتقليص الاستجابات العالمية و انخفاض التمويل. ويجب اعتبار ذلك أيضًا فرصة لتعزيز القيادة ضمن هيكلية التنسيق بشكل يعكس النطاق الكامل وتنوع الجهات الفاعلة في الاستجابة – بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية – بما يتماشى بشكل أكثر فعالية مع المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC). من شأن ذلك أن يمنع المزيد من الاضطراب في استجابة إنسانية هشة ومجزأة في فترة انتقالية حرجة تتطلب المزيد من التوافق والتنسيق الفعّال.

دعم نهج التنسيق القائم على المناطق لضمان استجابة قائمة على الاحتياجات: يمكن أن يكون التنسيق القائم على المناطق ورسم خرائط الاحتياجات أداة حيوية لضمان استفادة المجتمعات من النطاق الكامل والشامل للتدخلات المتكاملة والتعافي الجماعي من النزاع.

الانخراط مع آليات التنسيق الإقليمية والوطنية التي تدمج دعم العودة ضمن أطر دعم أوسع: لضمان تقديم دعم متماسك ومُفعّل من خلال التخطيط العابر للحدود ومشاركة المعلومات بشكل متسق قائم على مبادئ العمل الإنسانية يتعلق بظروف العودة بالإضافة إلى ضمان أن تكون تكاليف النقل والتكاليف الأخرى المتعلقة بالعودة خارج البلاد مرتبطة باستثمارات مستدامة داخل سورية، وعدم خلق "عوامل جذب" قد تحفز أو تضلل بشكل غير مقصود.

تعزيز أنشطة الرصد والتحليل في مجال الحماية في جميع أنحاء البلاد: لضمان أن تكون المقاربات البرامجية قائمة على أحدث التحليلات والمخاطر – خاصة مع استمرار ديناميكيات العودة وغيرها في التغير. ويجب أن يتضمن ذلك رصد التوترات الاجتماعية من خلال الاستثمار في مبادرات مصممة خصيصًا لبناء التماسك المجتمعي والسلام.

الحفاظ على الدعم للاجئين المتبقين في دول الاستضافة: وتجنب خلق ظروف تشكل عوامل دفع – فبدون دعم إنساني مستمر واستمرار الوصول إلى الخدمات الحيوية، قد تؤدي التدهورات في أوضاع المخيمات إلى إجبار العائلات على العودة إلى سورية قسرًا.

الحكومة الانتقالية في سورية

تسهيل الوصول غير المقيّد والمبني على المبادئ العمل الإنساني، بما يشمل إجراءات شفافة ومتسقة وفقًا للمبادئ والمعايير الدولية.

يجب ضمان أن تكون جميع الإجراءات الإدارية والمتعلقة بالوصول – مثل التسجيل، والموافقات على البرامج، والتحركات أو غير ذلك – شفافة، ويسهل التنبؤ بها، ومتوافقة مع أفضل الممارسات العالمية، لضمان الفعالية، وتجنب التأخيرات غير الضرورية، والأهم من ذلك، إظهار التزام قوي بالمشاركة المبنية على المبادئ، مما يعزز الثقة الدولية وثقة المجتمع الدولي في القيادة الحكومية. يدعم هذا بشكل مباشر الأولويات الوطنية من خلال سد الفجوات العاجلة في الخدمات، مما يقلل الضغط على الأنظمة العامة في مرحلة الانتقال، ويُيسر التنسيق المُعزز بين الجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية والقائمة على أنشطة بناء السلام التي تعمل في سورية.

إعطاء الأولوية للتماسك الاجتماعي والمساءلة: يجب أن يكون التماسك الاجتماعي والمساءلة من الركائز الأساسية في أجندة الحكومة الانتقالية. إن إظهار التزام واضح بالحكم الشامل، وآليات مساءلة شفافة، وعمليات إنصاف عادلة سيعزز المصالحة، ويقوي

الثقة بين المجتمعات، ويبني الثقة اللازمة للحصول على دعم مستدام من المانحين وضمان تقديم المساعدات بفعالية.

تعزيز أطر الحماية والرصد: يجب أن يشمل ذلك تحسين الوصول إلى العدالة، وآليات الاسترداد مثل حقوق السكن، والأراضي، والممتلكات، وكذلك معالجة الانتهاكات السابقة والمستمرة من خلال آليات رصد حماية شاملة وشفافة – مع ضمان الوصول غير المقيّد للجهات القادرة على تنفيذ أنشطة الحماية الحيوية. كل هذا سيكون ضروريًا لإعادة بناء الثقة، وجهود التماسك الاجتماعي طويلة الأمد ضمن جميع المجتمعات المتأثرة بالنزوح.